

التوصيات المقترحة

ندوة : العنف ضد كبار السن ..بين الواقع والتطلعات "

الخميس 2013/6/13م

- تجريم أفعال العنف المعنوي الذي يمس كرامة الإنسان وتشديد العقوبة عليها وتوسيع دائرة الأفعال المعاقب عليها، وتجريم الامتناع عن قيام المكلف برعاية المسن بالواجبات التي تقتضيها الرعاية وكذلك إهماله في القيام بها على النحو المطلوب مع الإقرار للمسن بالحق في طلب المساعدة والدعم من جهات معينة عند تعرضه لأي ممارسة تنطوي على الإهمال أو إساءة المعاملة أو العنف.
- التأكيد على دور الأسرة وواجب إلزام أفرادها تجاه كبار السن ودعم بقاء وعيش الشخص المسن في منزله ووسطه العائلي، و الإهتمام بالمسنين يجب أن يتركز أولاً على تعزيز الأمن الصحي والنفسي والبدني والعاطفي لهم والحد من ضعفهم وإستغلالهم والتخلي عنهم وتركهم نهياً للوحدة والغربة والعزلة تحت يد الخدم والعاملين بالمنزل .
- الدعوة إلى إعداد مشروع قانون متكامل لحماية المسنين مع تحديد القواعد والأحكام التي تدعم حماية المسنين وصون كرامتهم وتوفير الأمن الإقتصادي والنفسي والصحي والجسدي والعقلي لهم على غرار قانون رقم (2) لسنة 2004 بشأن حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة .
- فرض جزاءات عقابية على كل مكلف برعاية الأشخاص المسنين بإمتناعه عن القيام بالتزاماته المفروضة عليه ، وبمعاقبة كل من ترك شخصاً مسناً أو عرضه للخطر ، أو ترك عاجزاً غير قادر على حماية نفسه بسبب حالته البدنية والعقلية أو عرضه للخطر ، أو حمل الغير على فعل ذلك ، وفرض عقوبات على كل من وقع منه إهمال أو تفريط بحق أو أداء واجب تجاه المسنين.
- وضع آليات وقواعد إجرائية سهلة للتمكن من ضبط هذه الأفعال والإبلاغ عنها وكشفها للوصول إلى الجناة الذين يرتكبون بحق المسنين الإساءة والعنف، التوعية بضرورة إبلاغ السلطات بحالات إساءة المعاملة، والكشف عن الضحايا وعلاجهم من قبل مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية.
- إيجاد ما يُسمى " الحق العام " بشأن البلاغات التي ترد إلى الجهات الأمنية فيما يخص العنف ضد كبار السن ، ففي حال تنازل كبير السن عن البلاغ المُقدم من قبله يتم قبول ذلك ولكن يكون هناك مايسمى بالحق العام الذي لا يمكن التنازل عنه من قبل الدولة ، وتطبيق العقوبة ولايُقبل فيها التبريم المالي أو الكفالة في أي حال من الأحوال ، ولكن تطبيق العقوبة ليكون عبرة لغيره .مراجعة القوانين المدنية والاجتماعية الصادرة في دولة قطر خاصة التي تنص على تقاعد الموظف عند سن معين وربط التقاعد بالقدرات البدنية والذهنية وليس العمر والسعي لحفظ حقوق المسن المتقاعد من خلال الامتيازات التي تمنح له بالإضافة للمعاش التقاعدي وذلك لحفظ كرامة المسن خلال هذه المرحلة .
- تبني سياسة اعلامية تثقيفية تعمل على تأسيس وعي اجتماعي ونفسي جديد بقضايا كبار السن تتفاعل مع التحولات التي يمر بها المجتمع بحيث تبلور رأي عام يرفض جميع أشكال الاساء لكبار السن .
- ضرورة إنشاء أقسام متخصصة لطب الشيخوخة من أجل توفير وتقديم أوجه العلاج والرعاية الطبية والنفسية للازمة لكبار السن في المراكز والعيادات الصحية الرئيسية. وتدريب مقدمي خدمات الرعاية على التعامل مع الحالات التي تعرضت للعنف والاساء سواء النفسية أو الجسدية من خلال الحاقهم ببرامج تخصصية تستهدف اعداد متخصصين للكشف عن اصابات العنف وكيفية التعامل مع فئات كبار السن بحيث يكون تأهيلهم يتناول الجوانب الاجتماعية والنفسية.
- تشكيل قاعدة بيانات بخصوص نطاق وأشكال إساءة المعاملة التي يتعرض لها كبار السن في مختلف الظروف (من أجل فهم حجم المشكلة وطبيعتها على الصعيد المحلي و العالمي)، و تعميم

المعلومات على جميع القطاعات المعنية ، أجل تمكينها من توقي إساءة معاملة المسنين وتعزيز استجاباتها لها.

- دعوة الجهات التي تعمل من أجل خدمة كبار السن بالدولة بإعادة صياغة أو التعديل على الخطط الاستراتيجية والتنفيذية بحيث تتضمن جميع الحقوق المتعلقة بكبار السن .
- دعوة الجهات ذات الاختصاص في دولة قطر إلى السعي في المحافل الدولية لتضمين حقوق كبار السن ضمن اتفاقية دولية أسوة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري عام 2006 واتفاقية حقوق الطفل عام 1989م .
- دعوة المؤسسة القطرية لرعاية المسنين إلى تبني مشروع إنشاء مكتب للدفاع عن حقوق كبار السن لتلقي الشكاوي الخاصة بكبار السن خاصة الذين يتعرضون للعنف اول الاستغلال المادي وايصالها لذوي الاختصاص لاتخاذ اللازم في ويجب تعميم تلك الخدمة و الوصول المباشر للمسن صاحب الشكوى .
- تفعيل دور الدراسات الميدانية والتطبيقية لدراسة ظاهرة العنف ضد المسنين في دولة قطر لمواجهة هذه الظاهرة واحتوائها ووضع الحلول المناسبة والاستراتيجيات والخطط التنفيذية لمواجهتها .

تم بحمد الله تعالى

مريم ابراهيم الانصاري
مديرة إدارة البحوث والتطوير
بالانابة